

الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

وفي بيع الحاضر للبادى روايتان .

قوله وفي بيع الحاضر للبادى روايتان .

وأطلقهما في الهدایة و المذهب و التلخیص و المحرر و شرح ابن منجا و الفائق و الزركشی .
إحداهما : يحرم ولا يصح بشروطه وهو المذهب .

قال في المغني و الشرح و الفروع : حرم و فسد العقد رضوا بذلك أم لا في ظاهر المذهب .

قال الناظم : وهو الأظهر و اختاره ابن عبادوس في تذكرة وجذم به في الوجيز و المنور ونظم المفردات و الخرقى وهو منهما و قدمه في الحاويين و الكافي .

الرواية الثانية : يكره ويصح قدمه في الخلاصة و الرعايتين .

وعنه يحرم ويصح ذكرهما في الرعاية الكبرى وغيره .

قال الزركشی : وجعل ابن منجا في شرحه الصحه على القول بزوال النهي والبطلان على القول ببقاءه قال : وليس بشيء وإنما الروايتان على القول ببقاء النهي انتهى .

قلت : ما قاله ابن منجا قاله المصنف في المغني والشارح .

فالرواية الواردة عن أحمد تدل على ذلك وبها استدلا 111 .

قال الشارح - بعد أن قدم المذهب والنهي عنه - ونقل ابن شافعى : أن الحسن بن علي المصري سأله أَحْمَدٌ عَنْ بَيْعِ حَاضِرِ لَبَادٍ ؟ فَقَالَ لَا يَسُبُّهُ فَقَالَ لَهُ : الْخَبَرُ الَّذِي جَاءَ بِالنَّهِيِّ ؟ قَالَ : كَانَ ذَلِكَ مَرَّةً قَالَ : فَطَاهَرَ هَذَا أَنَّ النَّهِيَّ اخْتَصَّ بِأَوَّلِ إِسْلَامٍ لِمَا كَانَ عَلَيْهِمْ مِنَ الضِّيقِ فِي ذَلِكَ انتهى .

على المذهب : يشترط لعدم الصحة خمس شروط كما ذكره المصنف وهو أن يحضر البادى لبيع سلعته بسعر يومها جا هلا بسعرها ويقصده الحاضر وتكون بال المسلمين حاجة إليها فاجتماع هذه الشروط يحرم البيع ويبطله على المذهب كما تقدم فإن اختل منهما شرط صح البيع على الصحيح من المذهب وعليه أكثر الأصحاب .

ولم يذكر الإمام أحمد في الشروط : أن يكون بال المسلمين حاجة إليها